

Distr.: General  
12 August 2014  
Arabic  
Original: French

# الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثامنة

تشكيلة غينيا

تقرير الاستعراض الثاني لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة من أجل بناء السلام في  
غينيا بين الحكومة الغينية ولجنة بناء السلام

(من نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤)

## أولا - مقدمة

١ - يعرض بيان الالتزامات المتبادلة من أجل بناء السلام في غينيا الذي اتفقت عليه الحكومة الغينية ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في إطار الأولويات الثلاث لبناء السلام، وهي: (أ) تعزيز المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية؛ (ب) إصلاح قطاع الدفاع والأمن؛ (ج) السياسة المتعلقة بعمالة الشباب والنساء. ويتكامل عمل اللجنة في هذه المحاور الثلاثة مع التدخلات الواردة في إطار خطة الأولويات الثانية لبناء السلام التي يمونها صندوق بناء السلام.

٢ - ولقد اعتمدت استنتاجات وتوصيات الاستعراض الأول لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة (PBC/6/GUI/2) في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣ - والغرض من إجراء هذا الاستعراض الثاني تقييم ما أنجز منذ الاستعراض الأول، أي أوجه التقدم المحرز الرئيسية، والفرص والآفاق، وصياغة توصيات بشأن تعاون غينيا مع لجنة بناء السلام لاحقاً.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280814 280814 14-59056 (A)



## ثانيا - استعراض التقدم المحرز في المجالات الثلاثة ذات الأولوية لبناء السلام

٤ - أحرز البلد تقدما ملحوظا في الفترة قيد الاستعراض. وتظهر الإصلاحات التي اضطلعت بها الحكومة عزمها على السعي إلى إرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد. ومن أبرز ما أحرز من أوجه تقدم إجراء الانتخابات التشريعية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ومن ثم تشكيل الجمعية الوطنية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥ - وأتاح تنفيذ الالتزامات المتبادلة بدعم من صندوق بناء السلام والشركاء الآخرين انفراج الأجواء الاجتماعية والسياسية في البلد إلى حد كبير بفضل تعزيز الثقة بين الجهات السياسية الفاعلة والسكان وقوات الدفاع والأمن، وإفساح المجال لاضطلاع الشباب والنساء بدور في إدارة الشأن العام.

## ألف - تعزيز المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية

٦ - حدّد الاتفاق السياسي الذي وقعته الجهات السياسية الغينية الرئيسية في غينيا في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ المسار نحو تنظيم الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والتي أعلنت المحكمة العليا نتائجها النهائية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مما أتاح تشكيل الجمعية الوطنية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ودعمت لجنة بناء السلام والشركاء الدوليون عملية الحوار التي يسهّرها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد سعيد جنيت، يعاونه السيدان ساليفو سيلا وأبوبكر سومباري، بوصفهما ميسرين وطنيين مشاركين. وكان الشركاء الدوليون الرئيسيون في كوناكري شهودا على إبرام هذا الاتفاق. وعقدت تشكيلة غينيا، من جهتها، اجتماعين لدعم تنظيم الانتخابات. وأتاح الاجتماع الأول الذي عقد في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ للتشكيلة الإعراب عن دعمها لأنشطة التيسير التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، من جهة، وتشجيع الجهات الغينية الفاعلة، من جهة أخرى، على التوصل إلى توافق في الآراء. وأتاح الاجتماع الثاني الذي عقد في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ تجديد التزام التشكيلة بغرض حشد الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات.

٧ - ومن ناحية أخرى، اعتمدت التشكيلة خمسة بيانات عامة في مراحل حاسمة من العملية الانتخابية، أي في ٦ آذار/مارس و ٧ أيار/مايو و ٨ تموز/يوليه و ١٧ أيلول/سبتمبر و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأسهم بعض أعضاء التشكيلة في ميزانية الانتخابات، إما بصورة مباشرة أو من خلال الصندوق الاستئماني الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة

الإئمائي إدارته. أما صندوق بناء السلام، فلقد أسهم في تمويل عدد من المشاريع الداعمة للعملية الانتخابية. ويتعلق الأمر بتعزيز ثقة الأحزاب السياسية والناخبين، واليسير الدولي، وتهدئة الأجواء الاجتماعية، والتعاون بين وسائط الإعلام، وتكليف النساء بمراقبة الانتخابات (عن طريق "مركز رصد الانتخابات")، ومراقبة احترام حقوق الإنسان، وتأمين العملية الانتخابية (بواسطة القوة الخاصة المعنية بتأمين الانتخابات التشريعية)، وتدريب الموظفين في مكاتب الاقتراع. ولقد أشاع الأثر المتضافر لهذه التدخلات المختلفة الطمأنينة لدى مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في العملية الانتخابية وأفضى إلى إجراء الانتخابات التشريعية في أجواء سلمية نسبيا.

٨ - ولم تحرز عملية المصالحة الوطنية تقدما يُذكر خلال الفترة قيد الاستعراض. واعتبرت الانتخابات التشريعية مرحلة سابقة لا غنى عنها لإنجاز عملية المصالحة الوطنية. غير أن اللجنة المؤقتة المعنية بالتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية واصلت أعمالها التحضيرية. وأسهم كل من الأمم المتحدة وصندوق بناء السلام في تعزيز ما يلي: (أ) قدرة الرؤساء المشاركين للجنة المؤقتة على دعم عمليتي المصالحة والعدالة الانتقالية؛ (ب) قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في عملية المصالحة الوطنية القائمة على آلية العدالة الانتقالية؛ (ج) قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية والآليات القائمة على الصعيدين الوطني والمحلي على منع نشوب النزاعات وحلّها بالوسائل السلمية؛ (د) قدرة الجهات الفاعلة على مراعاة جميع جوانب العدالة المتعلقة بأعمال العنف المرتكبة ضد المرأة في آليات العدالة الانتقالية، ولا سيما المشاورات الوطنية. ومن ناحية أخرى، فقد خصّص الصندوق موارد لدعم اللجنة المؤقتة في إطار المشاورات الوطنية بهدف تنفيذ آليات العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة.

٩ - ويشكل إنشاء وزارة حقوق الإنسان والحريات العامة إنجازا بارزا في هذا المجال. ولقد قدمت هذه الوزارة إسهامات جلييلة في إطار بناء السلام، قبل المرحلة الانتخابية وخلالها وبعدها، بوسائل منها: (أ) تنظيم حملات توعية بشأن اللاعنف؛ (ب) توعية وسائط الإعلان بشأن المسؤولية التي تضطلع بها في تغطية العملية الانتخابية؛ (ج) إنشاء لجنة للرصد؛ (د) إرساء آلية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان؛ (هـ) متابعة انتهاكات حقوق الإنسان.

١٠ - ولقد أحرز تقدم في مجال مكافحة الإفلات من العقاب خلال الفترة قيد الاستعراض: فلقد قام فريق القضاة الذي يتولى التحقيق في أعمال العنف التي اندلعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بتوجيه الاتهام إلى بعض المسؤولين العسكريين. وبفضل لجنة بناء السلام، مُنحت بعض جمعيات الضحايا تعويضات عاجلة، وأنشئت قاعدة بيانات عن الضحايا. ولقد واصل فريق الخبراء التابع للممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي

في حالات النزاع بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقديم الدعم لفريق القضاة. وأكدت الحكومة تقديم مساهمة لتمويل الموارد المخصصة لدعم أنشطة فريق القضاة في السنتين الماليتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، مما يدل على مدى التزامها في هذا المجال. كما أن ممثل الوفد الغيني أمام لجنة مناهضة التعذيب في جنيف، في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، يشكل مؤشراً قوياً على الالتزام السياسي باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١١ - وهناك تحديات ناشئة يجب أخذها في الاعتبار لتوطيد المكاسب التي تحققت، تجنباً لأي انتكاسة في عملية بناء السلام. ولا بد من الحرص على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة. كما أن اتساع نطاق أعمال العنف التي شهدتها فترة ما قبل الانتخابات يشهد على أزمة الثقة التي كانت قائمة بين الأطراف السياسية الفاعلة، والمجتمعات المحلية، والمنظمات السياسية، قبل بدء الحوار وإبرام اتفاق ٣ تموز/يوليه، وهو ما يؤكد بالتالي هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي.

١٢ - وإن ما شهدته السنوات الثلاث الماضية من أعمال العنف الطائفي أو الإثني الخطيرة المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية والحصول على الأراضي والخدمات الاجتماعية الأساسية، إنما يسلط الضوء على هشاشة النسيج الاجتماعي في غينيا وضرورة تعزيز سلطة الدولة وشرعيتها، ولا سيما فيما يتعلق بقوات الأمن والعدالة.

١٣ - وتكشف خريطة النزاعات عن اختلاف حدة أعمال العنف التي شهدتها البلد باختلاف المناطق الجغرافية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمنطقة الغابات بسبب تكرار النزاعات وتركز عوامل الخطر فيها.

١٤ - ومن بين الفرص التي لا بد من اغتنامها لإحراز تقدم في ملف المصالحة الوطنية ما يلي:

- (أ) وجود إرادة سياسية لدعم عملية المصالحة الوطنية؛
- (ب) الترسيع المؤسسي لمسألتي العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في خطاب تكليف وزارة حقوق الإنسان والحريات العامة؛
- (ج) وجود اهتمام ملحوظ لدى الجمعية الوطنية بالانخراط في عملية المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية؛
- (د) وجود اهتمام واضح لدى منظمات المجتمع المدني بتولي زمام عملية المصالحة الوطنية؛

- (هـ) الاستعداد الأكيد لصندوق بناء السلام والشركاء لدعم عملية المصالحة؛
- (و) المخاوف التي تولدها العملية الانتخابية في عام ٢٠١٥ فيما يخص النزاعات، وانتهاكات حقوق الإنسان، وأعمال العنف المرتبطة بالانتخابات، وأعمال العنف الجنساني؛
- (ز) توافر الأجهزة والكفاءات اللازمة لمنع حالات العنف الجنساني وإدارتها خلال الفترة الانتخابية؛
- (ح) وجود أجهزة ومؤسسات على صعيد المجتمع المحلي لمنع نشوب نزاعات، وإدارتها وتسويتها سلمياً إن نشبت؛
- (ط) توفير الدعم لغينيا من أجل تقييمها في إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ي) توفير الدعم لغينيا من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

## باء - إصلاح قطاع الدفاع والأمن

١٥ - استناداً إلى النتائج السريعة والواضحة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض الأول، تابعت الحكومة تنفيذ الإصلاحات في قطاع الدفاع والأمن. ويواصل رئيس الجمهورية الاضطلاع بدور مركزي في توجيه العملية وإدارتها من الناحية الاستراتيجية. وعلى هذا النحو، ترأس شخصياً اجتماعات لجنة التوجيه الاستراتيجي. وهذا ما أتاح تولي زمام الأمور على أعلى مستويات الدولة ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

١٦ - وتدعم الأمم المتحدة رئيس الجمهورية في هذا الجهد وذلك من خلال مستشار رفيع المستوى للشؤون الاستراتيجية وفريق معاونيه الذين يتكفل صندوق بناء السلام بتمويل مهامهم. وبفضل التزام هذا الفريق، صدرت ورقة تقييمية لعملية إصلاح قطاع الأمن تتضمن مؤشرات، وهناك درجة أعلى من الاتساق في الدعم المقدم للسلطات الغينية، وتعبئة كبيرة للمجتمع الدولي في اجتماع لجنة التوجيه الاستراتيجي، وكذلك تشاور دائم بين مختلف الشركاء المعنيين. ويسر الشركاء الآخرون أيضاً الدعم بتقديم خبراء في الشؤون الاستراتيجية وفي التدريب. وأتاحت أوجه الدعم تلك تعزيز أنشطة اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بعملية إصلاح قطاع الأمن. وتصدر الإشارة إلى التقدم المحرز في تنفيذ عملية المراقبة المدنية والديمقراطية لقوات الدفاع والأمن، ومراعاة حقوق الإنسان في عمليات حفظ النظام واستعادته، وإنهاء مظاهر التسلح في مؤسسات الدولة والحد من إطلاق النار في الليل. كما توجد مبادرات هامة ترمي إلى تحسين مراعاة نوع الجنس وحقوق الإنسان في عملية إصلاح قطاع الأمن. وهذا ما يتجسد في اتخاذ تدابير تركز على تمثيل المرأة في صفوف قوات

الدفاع والأمن وتعزيز إجراءات حماية النساء والفتيات، ولاسيما من العنف الجنساني. غير أن الأنشطة التنفيذية لا تزال مجزأة نظرا لعدم وجود آلية لمتابعة المساواة بين الجنسين في الإطار المؤسسي القائم لإصلاح قطاع الأمن.

١٧ - وعلى الصعيد الاستراتيجي، اعتمدت مختلف الوثائق الإطارية المتعلقة بالإصلاح عملا بتوجيهات رئيس الجمهورية. ويتعلق الأمر بوثيقة متابعة المهام الواردة في التقرير المتعلق بتقييم قطاع الأمن، وبيان وإعلان السياسات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وبالسياسات القطاعية الخمس، وبالسياسة الوطنية للدفاع والأمن، وبالاستراتيجية الوطنية للإجراءات ذات الأولوية. ويستند الطابع الفريد لمختلف هذه الوثائق الإطارية إلى النهج الشامل والتشاركي والعالمي المتبع عبر إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق بدعم من الشركاء. وعلى الصعيد الإقليمي، يتصف السياق الجغرافي السياسي بانعدام الأمن عبر الحدود، وتصاعد الإرهاب، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضوابط، والاتجار بالبشر، الأمر الذي يقتضي توفير أكبر درجة من التأهيل المهني لقوات الدفاع والأمن.

١٨ - وفي مجال العدالة، سُجِّلت بعض الإنجازات الهامة، وهي: (أ) تفعيل اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بعملية إصلاح قطاع العدالة؛ (ب) مواصلة تنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في ضوء الالتزامات الدولية التي أخذتها غينيا على عاتقها؛ (ج) تنقيح قانون القضاء العسكري؛ (د) إنشاء مجلس أعلى للقضاء. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يجري العمل حاليا على وضع السياسة الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع العدالة.

١٩ - ولا تزال هناك تحديات جسيمة ينبغي التصدي لها لتعزيز المكاسب التي تحققت في مجال إصلاح قطاع الأمن. ومن تلك التحديات تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المحددة في الاستراتيجية الوطنية، والاستمرار في تولى زمام الأمور بأياد وطنية، ودعم الإدارة السياسة، وتعزيز العلاقات المدنية - العسكرية، والمسائل المتصلة بحقوق الإنسان أثناء حفظ النظام واستعادته، والتماسك الاجتماعي، وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في عملية إصلاح قطاع الأمن.

٢٠ - وبدعم من مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وسائر الشركاء الدوليين، وضع رؤساء الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو استراتيجية للأمن عبر الحدود اعتمدت على هامش مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في داكار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وما يهم الآن هو تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٢١ - وفي مجال إصلاح قطاع العدالة، لا تزال هناك تحديات بارزة وهي: (أ) تفعيل الهيكل التنظيمي لعملية الإصلاح؛ (ب) وضع السياسة الوطنية في صيغتها النهائية؛ (ج) تنسيق

جهود الشركاء وتعبئة الموارد؛ (د) تعزيز الإجراءات الجنائية والقضاء العسكري، ومواصلة الجهود في مجال العدالة الانتقالية. وفضلا عن ذلك، فقد بدأت الحكومة الغينية عملية طموحة لإصلاح قطاع العدالة التمسست لأجلها دعم الأمم المتحدة. وكانت بعثة مشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة قد زارت كوناكري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لإجراء مناقشات مستفيضة بشأن طبيعة هذا الدعم في مجال إصلاح قطاع الأمن والعدالة، وأجرت أيضا اتصالات بالاتحاد الأوروبي الذي يأتي في طليعة الشركاء الدوليين فيما يتصل بإصلاح قطاع العدالة.

٢٢ - أما الفرص الرئيسية التي يتعين الاستفادة منها من أجل الاستمرار في إصلاح قطاع الأمن فهي التالية:

- (أ) القيادة السياسية على أعلى المستويات ممثلة برئيس الجمهورية؛
- (ب) تولى السلطات المدنية والعسكرية الوطنية زمام عملية إصلاح قطاع الأمن والعدالة؛
- (ج) وجود إطار قانوني ومؤسسي يكون مرجعا لمواصلة تنفيذ الإجراءات المتوخاة؛
- (د) تشكيل الجمعية الوطنية الجديدة الأمر الذي من شأنه أن يتيح إحراز تقدم في الجوانب التشريعية لعملية إصلاح قطاع الأمن والإشراف المدني على قوات الدفاع والأمن؛
- (هـ) استمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم، ولا سيما وجود مستشار استراتيجي رفيع المستوى معني بإصلاح قطاع الأمن؛
- (و) مشاركة الشركاء الآخرين، بما في ذلك الدور الريادي للاتحاد الأوروبي في عملية إصلاح قطاع العدالة.

#### جيم - السياسة المتعلقة بعمالة الشباب والنساء

٢٣ - وافقت الحكومة الغينية في ٢ أيار/مايو ٢٠١٣ على الوثيقة الثالثة لاستراتيجية الحد من الفقر التي تغطي السنوات ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ وتمثل القاعدة الرئيسية لإشراك الشركاء الدوليين لغينيا في التعاون في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

٢٤ - ولقد نظمت جمهورية غينيا مؤتمرا للشركاء ومستثمري القطاع الخاص في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في أبوظبي، بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسلطات الإمارات العربية المتحدة. وأتاح هذا المؤتمر عرض رؤية البلد بشأن تنميته بالاستفادة من مزاياه النسبية، مثل شباب سكانه ووفرة موارده الطبيعية.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، واصلت الوزارات المختصة المسؤولة عن سياسات تمكين الشباب والنساء وتشغيلهم جهودها لتنسيق الإطار التنظيمي وتحسينه، مع متابعة تنفيذ مشاريع وبرامج بهدف توفير فرص عمل لهم.

٢٦ - وواصل صندوق بناء السلام تقديم الدعم في المجالات التالية: (أ) إعادة إدماج الشباب الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالجيش من خلال تدريبهم ومساعدتهم في الحصول على فرصة عمل؛ (ب) إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء من خلال استحداث ٣ ٥٠٠ وظيفة مؤقتة في أنشطة متصلة بالصرف الصحي وتخطيط الأماكن العامة استناداً إلى استراتيجية التشغيل في المجالات كثيفة اليد العاملة؛ (ج) إنشاء مديرية عامة على الصعيد الوطني لمراكز تمكين المرأة والنهوض بها؛ (د) إجراء دراسة بشأن فرص العمل في قطاع التعدين والزراعة في إطار جدول أعمال بناء السلام، بناء على طلب الحكومة الغينية.

٢٧ - ولقد أسهمت مجموعة المشاريع المذكورة في تحويل الشباب والنساء من أشخاص ضعفاء يسهل استغلالهم من قبل جماعات المصالح السياسية أو الاقتصادية إلى عناصر فاعلة في مجالي بناء السلام والتنمية. وأدت هذه المشاريع المنفذة أيضاً، بفضل آثارها التحفيزية، إلى إثارة اهتمام الشركاء التقنيين ومصادر التمويل الوطنية والدولية من خلال مبادرات ذات صلة من جانب الحكومة والبنك الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومصرف "أفريلانديرست بنك"، وغيرها. وعلى أرض الواقع، تمت تعبئة نحو ٧٠ مليون دولار لتنفيذ أنشطة تكميلية.

٢٨ - ولا يزال يتعين مواجهة التحديات الناشئة، وهي تحديداً: (أ) تنسيق المبادرات والتدخلات في مجال تشغيل الشباب والنساء؛ (ب) توعية الشباب والنساء بمبدأ المواطنة في هياكلهم السياسية والاجتماعية، ولا سيما في مناطق التعدين؛ (ج) تمكين الشباب والنساء؛ (د) التزام الدولة بتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (هـ) توفير التدريب في مجالات ثقافة السلام والمواطنة والقيادة وريادة الأعمال الحرة؛ (و) توفير التدريب المهني بما يلي احتياجات مجتمعات التعدين والقطاعات الواعدة الأخرى؛ (ز) تنقيح السياسة الوطنية المتعلقة بعمالة الشباب.

٢٩ - وتمثل الفرص الرئيسية التي يمكن استثمارها لإحراز تقدم في مجال تشغيل الشباب والنساء فيما يلي:

(أ) الدينامية التي أسفر عنها عرض الرؤية الوطنية لغينيا بشأن تنميتها، على النحو الذي عرضت به في مؤتمر الشركاء ومستثمري القطاع الخاص في غينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

(ب) استمرار استعداد البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من الشركاء للعمل مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لدعم الأولويات الوطنية، لا سيما في قطاعي الزراعة والتعدين؛

(ج) الجهود التي تبذلها الوزارات المختصة المسؤولة عن سياسات تشغيل الشباب والنساء في تنسيق الإطار التنظيمي وتحسينه؛

(د) وجود آلية للتشاور على الصعيد دون الإقليمي بشأن المسائل المتعلقة بتشغيل الشباب وتمكين المرأة؛

(هـ) إنشاء مجتمعات تعدينية قادرة على توليد فرص عمل وتحسين السياق الاقتصادي والاجتماعي المحلي.

### ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٠ - مع التأكيد مجددا على صحة وملاءمة التوصيات والالتزامات المتبادلة الواردة في بيان الالتزامات المتبادلة المبرم في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكذلك في الاستعراض الأول الذي أجري في عام ٢٠١٢، وأهمية التنفيذ الكامل لتلك الالتزامات المتبادلة، يمكن لتشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام أن تركز عملها خلال الأشهر المقبلة على عدد محدد من المواضيع في المجالات الثلاثة ذات الأولوية من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية.

٣١ - المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية: ينبغي لتشكيلة غينيا أن تستأنف في عام ٢٠١٤ دعمها لعملية المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية، وذلك على سبيل المثال عن طريق تنظيم اجتماع بغرض تنشيط هذا النهج وتعزيز القدرات التشغيلية للجنة المؤقتة للتفكير في تحقيق المصالحة الوطنية، لا سيما لصياغة منهجية توافقية بشأن عملية المصالحة الوطنية وآلياتها. وينبغي لها كذلك أن تعمل على تعزيز مبادرات المصالحة على صعيد المجتمعات المحلية وإدماج مشاركة المرأة في هذه المبادرات بصورة كاملة. وبوسع تشكيلة غينيا أن تدعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الغينية والدولية من أجل استخلاص الدروس المستفادة من تنظيم

وإجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٣ بالاعتماد على تنفيذ الاتفاقات المبرمة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، للاستفادة منها في التحضير للانتخابات المحلية والرئاسية المقبلة، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الجمعية الوطنية. وينبغي كذلك تركيز الدعم على مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما من خلال التنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر عن حكومة غينيا والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن مكافحة أعمال العنف، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، ودعم فريق القضاة الذي يتولى التحقيق في أعمال العنف التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وينبغي للتشكيلة أيضاً أن تستفيد من جهود رصد المرأة للانتخابات وكذلك رصد احترام حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات. وينبغي لها أن تساعد الجمعية الوطنية والحكومة في إنشاء و/أو تنشيط المؤسسات الدستورية من أجل تعزيز سيادة القانون وتوطيد الديمقراطية. وأخيراً، ينبغي للتشكيلة أن تدعم غينيا في جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تنظيم ندوة وطنية بشأن حقوق الإنسان.

٣٢ - إصلاح قطاع الدفاع والأمن: في عام ٢٠١٤، ينبغي للتشكيلة أن تواصل جهودها الرامية إلى دعم تنفيذ الإجراءات المحددة في الاستراتيجية الوطنية للإجراءات ذات الأولوية من خلال تنسيق أفضل للتدخلات، وإرساء الملكية الوطنية، وإنشاء وتشغيل نظام للرصد والتقييم بإشراك مراكز رعاية ضحايا العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، يجب وضع إطار مؤسسي وتنظيمي مناسب لمواكبة الجهود المبذولة من أجل زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في قوات الدفاع والأمن وتعزيز إطار حماية النساء والفتيات. وينبغي أن يواصل المستشار الاستراتيجي تقديم المشورة في إطار إصلاح العدالة والإجراءات الجنائية. ويجب مواصلة الدعوة إلى القطاعات الرئيسية التقليدية المشاركة في الدفاع الوطني (الشرطة، والدرك، والجمارك، وسلطات حماية البيئة) من أجل تعزيز إصلاح قطاع الأمن، وتوسيع نطاق المشاركة ليشمل جهات فاعلة من غير الدول. ويجب مواصلة الجهود من أجل استعادة ثقة المواطنين في قوات الدفاع والأمن وكذلك مواصلة تعزيز القدرات في مجال دعم الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والإدارة المدنية والديمقراطية لقوات الدفاع والأمن. ويجب بذل جهود من أجل الاستفادة من نتائج إصلاح قطاع الأمن. ويجب تعزيز الأمن عبر الحدود من خلال الدعم الفني المادي واللوجستي.

٣٣ - عمالة النساء والشباب: في عام ٢٠١٤، ينبغي أن تستأنف التشكيلة دعمها لتعبئة الموارد وتوجيهها لا سيما من خلال الاستفادة من الدينامية الناشئة عن مؤتمر الشركاء والمستثمرين في غينيا، وذلك بالتعاون مع شركاء دوليين مثل البنك الدولي أو مصرف التنمية

الأفريقي. وينبغي للتشكيلة أن تواصل تشجيع ودعم إنشاء آليات للتنسيق والتشاور بين أصحاب المصلحة وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما فيما يتعلق بتنمية قطاع التعدين؛ وتحديد الإجراءات التي تسهم في توطيد السلام والتي يمكن أن تفيد في الوقت نفسه المجتمعات المحلية والشباب والنساء وشركات التعدين، وذلك من أجل إتاحة فرص العمل المستدامة واللائقة للشباب والنساء في مجالات مثل الصرف الصحي والزراعة والمساهمة في تعزيز الأمن. وينبغي بذل الجهود في المجالات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة بمشاركة الشباب والنساء وتنشيط مبادرات التثقيف في مجال المواطنة ونبذ العنف.

---